مجلس الشورى يوافق على تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية

(مضاعفة الغرامات في المخالفات)

وافق مجلس الشورى في جلسته المنعقدة صباح اليوم الثلاثاء برئاسة المستشار عبد الوهاب الرمادي، على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم 150 لسنة 1950، وذلك بعد مناقشة استغرقت ثلاث ساعات وأربعين دقيقة.

وينص التعديل على رفع الحد الأدنى والأقصى لغرامات المخالفات بحيث لا يقل الحد الأدنى عن 500 جنيه ولا يزيد الحد الأقصى على 2000 جنيه، وذلك في الحالات التي لا يحدد فيها القانون غرامة أشد. كما يجيز التعديل للمحكمة الجزئية أن تأمر بحبس المحكوم عليه لمدة لا تقل عن 10 أيام ولا تزيد على 30 يوما إذا لم يؤد الغرامة خلال 15 يوما من تاريخ الحكم النهائي.

وقال المستشار عادل السيد فرحات، وكيل لجنة الشؤون التشريعية والدستورية، في تقريره إن اللجنة «لاحظت أن الغرامات المقررة منذ عام 2005 لم تعد تحقق الردع المطلوب، وأن كثيرا من المخالفين يفضلون دفعها على تنفيذ العقوبة البديلة». وأضاف أن اللجنة عدلت النص المقترح بحيث لا يطبق الحبس البديل على من يثبت عجزه عن السداد بسبب الحالة المالية.

وأكد الدكتور أحمد سليم البرقاوي، وزير الشؤون النيابية والقانونية، أن الحكومة «لا تهدف إلى تحصيل أموال بقدر ما تهدف إلى ضمان احترام القانون»، مشيرا إلى أن 37.4 ألف قضية مخالفات مرورية أحيلت إلى المحاكم خلال العام الماضي، وأن نسبة كبيرة منها انقضت بالتقادم لعدم تنفيذ العقوبة.

وصوت المجلس على المشروع بمواد بعد رفض اقتراح بإحالته إلى لجنة الشؤون الاقتصادية، بأغلبية 123 عضوا مقابل 47 عضوا وامتناع 3 أعضاء. ومن المقرر أن يعرض على مجلس النواب خلال أسبوعين.

وزير الصحة يعلن عن تأسيس أول مركز إقليمي لعلاج الأورام في الصعيد

(مستشفى الأقصر الجامعي يستقبل 300 سرير و 12 غرفة عمليات)

أعلن الدكتور هشام عبد الرحيم الشناوي، وزير الصحة والسكان، عن تأسيس أول مركز إقليمي لعلاج الأورام في صعيد مصر، وذلك خلال زيارة تفقدية قام بها صباح اليوم الثلاثاء إلى مستشفى الأقصر الجامعي. وقال الوزير في تصريحات للصحفيين عقب الجولة إن المركز «لن يكون مجرد مبنى، بل منظومة متكاملة تشمل الوقاية والكشف المبكر والعلاج والتأهيل النفسي للمرضى».

وأوضح الشناوي أن المركز يضم 300 سرير و12 غرفة عمليات و4 وحدات للعلاج الإشعاعي، إلى جانب مختبر متخصص للأورام ووحدة للعلاج الكيميائي اليومي. وأشار إلى أن المشروع تبلغ تكلفته الإجمالية 1.4 مليار جنيه، وأن العمل به سيبدأ في أكتوبر المقبل على أن يستغرق 30 شهرا. وأكد أن المركز سيستقبل مرضى من محافظات قنا والأقصر وسوهاج والوادي الجديد.

وأكد الدكتور أحمد سليم البرقاوي، وزير الشؤون النيابية والقانونية، أن الحكومة «لا تهدف إلى تحصيل أموال بقدر ما تهدف إلى ضمان احترام القانون»، مشيرا إلى أن 37.4 ألف قضية مخالفات مرورية أحيلت إلى المحاكم خلال العام الماضي، وأن نسبة كبيرة منها انقضت بالتقادم لعدم تنفيذ العقوبة البديلة.

وصوت المجلس على المشروع بمواد بعد رفض اقتراح بإحالته إلى لجنة الشؤون الاقتصادية، بأغلبية 123 عضوا مقابل 47 عضوا وامتناع 3 أعضاء. ومن المقرر أن يعرض على مجلس النواب خلال أسبوعين.

وزير الصحة يعلن عن تأسيس أول مركز إقليمي لعلاج الأورام في الصعيد

(مستشفى الأقصر الجامعي يستقبل 300 سرير و 12 غرفة عمليات)

أعلن الدكتور هشام عبد الرحيم الشناوي، وزير الصحة والسكان، عن تأسيس أول مركز إقليمي لعلاج الأورام في صعيد مصر، وذلك خلال زيارة تفقدية قام بها صباح اليوم الثلاثاء إلى مستشفى الأقصر الجامعي. وقال الوزير في تصريحات للصحفيين عقب الجولة إن المركز «لن يكون مجرد مبنى، بل منظومة متكاملة تشمل الوقاية والكشف المبكر والعلاج والتأهيل النفسي للمرضى».

وأوضح الشناوي أن المركز يضم 300 سرير و12 غرفة عمليات و4 وحدات للعلاج الإشعاعي، إلى جانب مختبر متخصص للأورام ووحدة للعلاج الكيميائي اليومي. وأشار إلى أن المشروع تبلغ تكلفته الإجمالية 1.4 مليار جنيه، وأن العمل به سيبدأ في أكتوبر المقبل على أن يستغرق 30 شهرا. وأكد أن المركز سيستقبل مرضى من محافظات قنا والأقصر وسوهاج والوادي الجديد.

وأكد الدكتور أحمد سليم البرقاوي، وزير الشؤون النيابية والقانونية، أن الحكومة «لا تهدف إلى تحصيل أموال بقدر ما تهدف إلى ضمان احترام القانون»، مشيرا إلى أن 37.4 ألف قضية مخالفات مرورية أحيلت إلى المحاكم خلال العام الماضي، وأن نسبة كبيرة منها انقضت بالتقادم لعدم تنفيذ العقوبة البديلة.

وصوت المجلس على المشروع بمواد بعد رفض اقتراح بإحالته إلى لجنة الشؤون الاقتصادية، بأغلبية 123 عضوا مقابل 47 عضوا وامتناع 3 أعضاء. ومن المقرر أن يعرض على مجلس النواب خلال أسبوعين.

وزير الصحة يعلن عن تأسيس أول مركز إقليمي لعلاج الأورام في الصعيد

(مستشفى الأقصر الجامعي يستقبل 300 سرير و 12 غرفة عمليات)

أعلن الدكتور هشام عبد الرحيم الشناوي، وزير الصحة والسكان، عن تأسيس أول مركز إقليمي لعلاج الأورام في صعيد مصر، وذلك خلال زيارة تفقدية قام بها صباح اليوم الثلاثاء إلى مستشفى الأقصر الجامعي. وقال الوزير في تصريحات للصحفيين عقب الجولة إن المركز «لن يكون مجرد مبنى، بل منظومة متكاملة تشمل الوقاية والكشف المبكر والعلاج والتأهيل النفسي للمرضى».

وأوضح الشناوي أن المركز يضم 300 سرير و12 غرفة عمليات و4 وحدات للعلاج الإشعاعي، إلى جانب مختبر متخصص للأورام ووحدة للعلاج الكيميائي اليومي. وأشار إلى أن المشروع تبلغ تكلفته الإجمالية 1.4 مليار جنيه، وأن العمل به سيبدأ في أكتوبر المقبل على أن يستغرق 30 شهرا. وأكد أن المركز سيستقبل مرضى من محافظات قنا والأقصر وسوهاج والوادي الجديد.

وأكد الدكتور أحمد سليم البرقاوي، وزير الشؤون النيابية والقانونية، أن الحكومة «لا تهدف إلى تحصيل أموال بقدر ما تهدف إلى ضمان احترام القانون»، مشيرا إلى أن 37.4 ألف قضية مخالفات مرورية أحيلت إلى المحاكم خلال العام الماضي، وأن نسبة كبيرة منها انقضت بالتقادم لعدم تنفيذ العقوبة البديلة.

وصوت المجلس على المشروع بمواد بعد رفض اقتراح بإحالته إلى لجنة الشؤون الاقتصادية، بأغلبية 123 عضوا مقابل 47 عضوا وامتناع 3 أعضاء. ومن المقرر أن يعرض على مجلس النواب خلال أسبوعين.

وزير الصحة يعلن عن تأسيس أول مركز إقليمي لعلاج الأورام في الصعيد

(مستشفى الأقصر الجامعي يستقبل 300 سرير و 12 غرفة عمليات)

أعلن الدكتور هشام عبد الرحيم الشناوي، وزير الصحة والسكان، عن تأسيس أول مركز إقليمي لعلاج الأورام في صعيد مصر، وذلك خلال زيارة تفقدية قام بها صباح اليوم الثلاثاء إلى مستشفى الأقصر الجامعي. وقال الوزير في تصريحات للصحفيين عقب الجولة إن المركز «لن يكون مجرد مبنى، بل منظومة متكاملة تشمل الوقاية والكشف المبكر والعلاج والتأهيل النفسي للمرضى».

وأوضح الشناوي أن المركز يضم 300 سرير و12 غرفة عمليات و4 وحدات للعلاج الإشعاعي، إلى جانب مختبر متخصص للأورام ووحدة للعلاج الكيميائي اليومي. وأشار إلى أن المشروع تبلغ تكلفته الإجمالية 1.4 مليار جنيه، وأن العمل به سيبدأ في أكتوبر المقبل على أن يستغرق 30 شهرا. وأكد أن المركز سيستقبل مرضى من محافظات قنا والأقصر وسوهاج والوادي الجديد.

وأكد الدكتور أحمد سليم البرقاوي، وزير الشؤون النيابية والقانونية، أن الحكومة «لا تهدف إلى تحصيل أموال بقدر ما تهدف إلى ضمان احترام القانون»، مشيرا إلى أن 37.4 ألف قضية مخالفات مرورية أحيلت إلى المحاكم خلال العام الماضي، وأن نسبة كبيرة منها انقضت بالتقادم لعدم تنفيذ العقوبة البديلة.

وصوت المجلس على المشروع بمواد بعد رفض اقتراح بإحالته إلى لجنة الشؤون الاقتصادية، بأغلبية 123 عضوا مقابل 47 عضوا وامتناع 3 أعضاء. ومن المقرر أن يعرض على مجلس النواب خلال أسبوعين.